أدت الأزمة الصحية العالمية الناجمة عن فيروس كورونا المستجد)كوفيد (19 إلى تفاقم أوجه عدم المساواة السائدة، وكسرت جدار الصمت عن اختلالات النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والتي تساهم بدورها في تضخيم آثار الجائحة. وتزيد كل أزمة في اتساع التفاوتات القائمة، لا سيما تلك المتصلة بالعمر والجنس ووسط الإقامة. وفي هذا الإطار، يتم تنظيم الحملة الأممية "16 يوماً من النشاط لمناهضة العنف ضد النساء" لسنة 2020 حول موضوع "هشاشة النساء تتزايد وتتفاقم في ظل الأزمات"، وذلك من أجل معالجة هذا الموضوع استنادا إلى وضع الفئات المختلفة من النساء المعرضات بشكل خاص لأشكال متقاطعة من عدم المساواة والتمييز. وهذه الورقة المواضيعية هي واحدة من سلسلة من الوثائق المواضيعية التي تم تطويرها بهذه المناسبة من قبل وكالات الأمم المتحدة في المغرب، وفقًا لمجالات تدخلها، لتعكس التأثير المتباين لأزمة كوفيد 19 على التمييز ضد النساء، وذلك حسب مواطن الهشاشة الموجودة مسبقًا.

يعد زواج الأطفال من أخطر ضروب العنف المسلط على الفتيات، والذي زادت حدته بسبب آثار الجائحة

الفئات المستضعفة المعنية

الفتيات ضحايا زواج الأطفال أو المعرضات لذلك.

الفتيات ضحايا الزواج المبكر

يحيل مصطلح زواج الأطفال على أي زواج رسمي أو أي اقتران غير رسمي بين طفل دون سن 18 عامًا وشخص بالغ أو طفل آخر. يؤثر زواج الأطفال بشكل غير متناسب على الفتيات نتيجة ترسخ عدم المساواة بين الجنسين. ويحرم زواج الأطفال الفتيات من طفولتهن ويشكل تهديدًا لصحتهن وتعليمهن وحمايتهن، فضلاً عن اندماجهن الاجتماعي والاقتصادي. وتعد الفتيات المتزوجات قبل سن 18 عاما أكثر عرضة للعنف الزوجي، ويكون احتمال مواصلتهن للدراسة أقل. ويكون وضعهن الاقتصادي والصحي أسوأ من وضع أقرانهن العازبات، مما يؤثر على أطفالهن، ويؤدي إلى استدامة تداول الأجيال على الفقر.

وحسب بيانات وزارة العدل، بلغ عدد طلبات زواج الأطفال قرابة 32 ألف حالة في عام 2018. وقد تم قبول حوالي 85٪ من طلبات الزواج المذكورة. وبالتالي، من بين جميع الزواجات المسجلة عامي 2017 و2018، مثل زواج الأطفال حوالي 9 في المائة من المجموع. وارتفعت حالات الطلاق التي تخص الفتيات من 7213 حالة في عام 2004 إلى 40850 حالة في عام 2013. وتنجب أكثر من ثلث الفتيات المتزوجات دون السن القانونية طفلا واحدا على الأقل. 88٪ منهن "ربات بيوت" ويعتبرن غير نشيطات، بينما 6٪ من الفتيات المتزوجات تعملن. لا تعكس هذه الأرقام مدى تفشي هذه الظاهرة بشكل كامل لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار أشكال الزواج غير الرسمية التي تشمل الأطفال.

تأثير كوفيد 19

تشكل المعايير والصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي والفقر وانعدام فرص التعليم الأسباب العميقة لاستمرار زواج الأطفال. حيث تقوم بعض العائلات بتزويج بناتها لتخفيف العبء الاقتصادي عنها أو لجني الأرباح.

وتعتقد عائلات أخرى أن الزواج هو أفضل وسيلة لتأمين أو حماية مستقبل البنات. أبانت دراسة حديثة أجريت في المغرب أن ¾ آباءالأطفال الذينتزوجوا قبل سن 18 هم أميون أو لم يجتازوا المدرسة الابتدائية 2. وتؤدي الأزمات، مثل تلك الناجمة عن فيروس كورونا المستجد، إلى تفاقم هذه الظاهرة من خلال تعريض العديد من الأسر الضعيفة لفقدان الوظائف والدخل وبالتالي لمزيد من الفقر والإقصاء. كما يجعل إغلاق المدارس الفتيات أكثر عرضة لسوء المعاملة وزواج الأطفال، ولا سيما المراهقات في المناطق المهمشة اللاتي تفتقرن إلى إمكانية الولوج إلى التعليم عن بعد ومنصات وموارد التعلم الرقمي. في المغرب، لا يزال معدل الطلاب الذين تابعوا التعليم عن بعد بشكل منتظم منخفضًا، 42٪ فقط من طلاب المرحلة الثانوية والإعدادية و49٪ من طلاب التعليم الثانوي التأهيلي في المناطق القروية. بالإضافة إلى ذلك، شهدت 78٪ من الأسر المغربية الأكثر عوزا، والتي لديها أطفال، توقف أحد أعضائها النشطين عن العمل خلال فترة الحجر الصحي. كما أن محدودية شبكات الدعم وصعوبة الوصول إلى منظمات المجتمع المدني من الأسباب التي تزيد من العزلة الاجتماعية وضعف الفتيات.

حلولنا

تقدم منظومة الأمم المتحدة في المغرب الدعم للمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والجماعات المحلية لخلق بيئة تشريعية مساعدة على القضاء على زواج الأطفال وزيادة الوعي وتشجيع المعارف والمواقف والسلوكات الكفيلة بوضع حد للزواج المبكر والقسري. كما تدعم منظومة الأمم المتحدة إنتاج الدراسات، ولا سيما بالتعاون مع رئاسة النيابة العامة لتطوير دراسة قانونية واجتماعية حول زواج القاصرات، ومع المرصد الوطني للتنمية البشرية لإنجاز دراسة نوعية وكمية. وعلى المستوى الإقليمي، أقامت كل من الإسكوا واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة شراكة لإجراء دراسة التكلفة في المنطقة العربية. وتشكل مقاربة تقدير التكاليف جزءاً لا يتجزأ من البيانات اللازمة لتوجيه البرمجة وتخصيص الموارد لمعالجة زواج الأطفال بشكل شامل في إطار دعم إطار أوسع لحقوق الإنسان. بناءً على البرنامج العالمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف لتسريع الجهود الرامية لإنهاء زواج الأطفال، تم وضع إطار مساءلة إقليمي من أجل إنهاء زواج الأطفال في الدول العربية / منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بشراكة مع المجتمع المدني والمؤسسات الجامعية.

في عام 2019، أطلقت اليونيسف مشروع "محاربة العنف الجنسي ضد الفتيات والزواج المبكر"، والذي سمح تنفيذه ب:

• زيادة الوعي بالآثار الضارة لزواج الأطفال. تم إنجاز أنشطة تواصلية على مستوى المجتمع المحلي بشراكة مع المجتمع المدني.

• تعزيز نظام الحماية القانونية والمؤسسية، عبر تنظيم العديد من أوراش العمل التدريبية والتنسيقية الإقليمية لتعزيز تدخل النيابة العامة ضد زواج القاصرات تنفيذاً للمذكرتين اللتين أرسلهما رئيس النيابة العامة واللتين تدعوان إلى تغليب مصلحة الطفل الفضلى. وبذلك ارتفع عدد طلبات رفض الزواج المبكر التي قدمها ممثلو النيابة العامة إلى المحاكم من 12 140 في عام 2018 إلى 16 142 في عام 2019.

• تعزيز الولوج إلى خدمات التبليغ والحماية والتكفل - تم وضع نظام معلومات لرصد حالات العنف على مستوى وحدات دعم النساء والأطفال ضحايا العنف بوزارة الصحة.

تقوم هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)هيئة الأمم المتحدة للمرأة(بتنفيذ مشروع "إنهاء الزواج المبكر والقسري" الذي يهدف إلى:

• تعزيز بيئة تشريعية وسياسية مواتية، وفقاً للمعايير الدولية، لوضع حد للزواج المبكر والقسري من خلال البحث القانوني لجمع وتحليل الاجتهادات القضائية المتعلقة بالزواج المبكر والقسري، فضلاً عن تنظيم ورشات بناء القدرات لصالح العاملين في مجال العدالة، أي المدعين العامين والقضاة والأخصائيين الاجتماعيين؛

• تقديم الدعم للنساء والفتيات المعنيات لتلبية احتياجاتهن الخاصة من خلال تنظيم قوافل متنقلة للتوعية في البيوت في المناطق النائية للوصول إلى النساء والفتيات المتضررات أو المهددات بالزواج المبكر والقسري؛

• تعزيز الأعراف والمواقف والسلوكيات الاجتماعية الداعمة على مستوى المجتمع والأفراد من خلال تحسين معارف النساء والفتيات والرجال والفتيان، وضمان الاعتراف بأن الزواج المبكر والقسري انتهاك لحقوق المرأة ومن الواجب منعه.

سيستند صندوق الأمم المتحدة للسكان، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على نتائج حملة التوعية التي أطلقها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ضد زواج القاصرين، "تزويج القاصرات: إلغاء الاستثناء ... تثبيت القاعدة القانونية"، لتعزيز تعبئة الجهات الفاعلة من مختلف مناطق المغرب حول ميثاق مجتمعي، هو الآن قيد الإعداد، بغية منع زواج الأطفال، وذلك من خلال المحور الاستراتيجي: جهود المرافعة لمكافحة زواج الأطفال.

للمزيد من المعلومات

الأمم المتحدة (أبريل/نيسان 2020)، تأثير كوفيد -19 على الأطفال

اليونيسف (أبريل/نيسان 2020)، مذكرة فنية حول كوفيد 19 والممارسات الضارة

اليونيسف (غشت/آب 2020)، حماية الأطفال من العنف في زمن كوفيد 19.

اليونيسف (شتنبر/أيلول 2020)، استجابة اليونيسف للحماية الاجتماعية في زمن كوفيد 19.

اليونيسف (2020)، كوفيد 19: هل الأطفال قادرون على مواصلة التعلم أثناء إغلاق المدارس؟

اليونيسف / أنقذوا الأطفال (2020)، فقر الأطفال وكوفيد 19